

المفوضية الإفريقية: توجه رسالة شديدة اللهجة للطرطور تلزمه بوقف إعدام معتقلي المنيا الـ 529



الأحد 27 أبريل 2014 12:04 م

**** المفوضية الإفريقية توجه رسالة رسمية للرئيس الانقلابي المعين من الجيش عدلي منصور تعلمه بأن مصر ملزمة بإيقاف أحكام الإعدام**
**** المفوضية: الإجراءات التي رافقت إصدار أحكام الإعدام تمثل انتهاكا جسيما للمعايير الدولية والإفريقية**
**** المفوضية تطلق مصطلح "المجني عليهم" على المحكومين بالإعدام في قضية المنيا**
**** المفوضية: الحكم الذي أصدرته محكمة المنيا يعتبر حكم الإعدام الجماعي الأكبر في التاريخ القريب**
**** المفوضية: مصر ملزمة بالرد خلال 15 يوما على قرارها... ورئيس المفوضية سيرفع تقريرها بخصوص القضية للاجتماع العادي القادم للمفوضية في أنغولا**

قررت المفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قبول الدعوى التي تقدم بها حزب الحرية والعدالة لوقف أحكام الإعدام الصادرة بحق 529 من معارضي الانقلاب، وأرسلت للرئيس الانقلابي المعين من الجيش "عدلي منصور" كتابا رسميا تلزمه فيه باتخاذ "تدابير احتياطية" لتعليق هذه الأحكام

ويأتي هذا القرار تأكيدا لما نشرته صحيفة "عربي21" قبل أيام؛ حول قبول المفوضية للدعوى المقدمة من قبل الفريق القانوني الدولي المكلف من حزب الحرية والعدالة المصري لملاحقة مرتكبي جرائم الحرب بعد الانقلاب العسكري

وعرضت المفوضية في رسالتها لمنصور طبيعة الدعوى التي تقدم بها الفريق القانوني الدولي الممثل للمحكومين الـ "529"، والمبررات القانونية التي ساقها الفريق لقبول الدعوى المقدمة منه، وأعلمت الرئيس الانقلابي المعين من الجيش أن مصر ملزمة بحكم توقيعها على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان بوقف تنفيذ الأحكام إلى حين إعادة دراسة الإجراءات التي اتبعتها المحكمة ومدى مطابقتها للمعايير الدولية والإفريقية، والرد على المفوضية خلال 15 يوما من تاريخ الرسالة

وقالت المفوضية في رسالتها لمنصور إن الدعوى التي قدمها الفريق القانوني الدولي تشتمل على اتهامات بارتكاب تجاوزات خطيرة؛ تمثل، في حال ثبوتها، "انتهاكا جسيما لأحكام الميثاق الإفريقي" وتشكل كذلك انتهاكات صارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللمعايير الدولية المتعارف عليها".

وأضافت الرسالة الموقعة باسم رئيس المفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إن عدد الناس الذين حكموا بالإعدام في هذه القضية هو "الأعلى الذي تم تسجيله خلال التاريخ القريب في محاكمة جماعية واحدة" ورغم إمكانية الاستئناف ضد ذلك الحكم، إلا أنه من المستبعد تماما أن تكون المحاكمة الجماعية قد التزمت بمعايير المحاكمة العادلة ولذلك، فإن الأسلوب الذي تم من خلاله إصدار أحكام الإعدام قد تضمن انتهاكا للمعايير الدولية والإقليمية".

وفي إشارة ذي دلالة، أطلقت المفوضية مصطلح "المجني عليهم" على المحكومين الـ 529 في محكمة المنيا، ما يدل على أنها تعتبرهم ضحايا للانتهاكات الحقوقية، لا مجرمين

وطالبت المفوضية عدلي منصور "بتعليق أحكام الإعدام بينما تنظر المفوضية الأفريقية في الأمر" وإجراء تحقيق شامل في الظروف المحيطة بالمحكمة التي أصدرت أحكام الإعدام بحق 529 معارضا، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتعليق أحكام الإعدام بشكل نهائي، إضافة إلى إلزام الحكومة المصرية "بشكل كامل باحترام الحقوق المنصوص عليها في الدستور واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك منح المحكومين بالإعدام فرصة الاستئناف ضد هذا الحكم".

وقالت المفوضية في رسالتها إنها تنتظر رد السلطات المصرية على مطالباتها خلال 15 يوما من استلام الرسالة، مشيرة إلى أن رئيسها سيقدم تقريرا عن القضية وعن الرد المصري للاجتماع العادي الخامس والخمسين للمفوضية والذي سيعقد في الفترة من 28 إبريل إلى 12 مايو 2014 في لواندال بأنغولا[]

ويشكل قرار المفوضية قلقا كبيرا للسلطات الانقلابية الحاكمة في مصر، لأن عدم موافقة الرئيس المعين من الجيش عدلي منصور على قرار المفوضية يعني أن القضية ستحول لمحكمة العدل الإفريقية، وهو ما يمثل إدانة واضحة للنظام القضائي في مصر، ويعزز من عزلة مصر الإفريقية[]

عربي 21